الكهرباء : هناك ضغوطات تربك عملية توزيع الطاقة الكهربائية

ا بغداد / متابعة المدى

Slo

أكدت وزارة الكهرباء أمس، السبت، أن هناك تأثيرات "كبيرة" على موزعى الطاقة الكهربائية في بعض الأقضية تدفَّعهم الي عدم الالتزام بتعليمات الوزارة،فيما تشير الوزارة الى أن الاتفاق ببن العراق وتركيا لاستيراد ۲۰۰ ميغاواط في نيسان /أبريل الماضى لم يتم تفعيله بسبب عدم إجراء

اللقاءات الفنية المطلوبة بين الجانبين. ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتى الإنقطاعات المتكررة في الكّهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

وقال المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس في تصريح صحفي إن"المشكلة في توزيع الطاقة الكهربائية تكمن فى التجاوز على الحصبة المقررة من بعض المحافظات وحتى التجاوز من قبل بعض الأقضية"، مشدراً الى أن "هذاك تأثيرات كبيرة تحصل على المشغلين وهذه التأثيرات تجبرهم على عدم الالتزام بتعليمات الوزارة".

وأوضبح المدرس أن "أية زيادة في تجهيز الطاقة الكهربائية لمنطقة ما يعنى بالمقابل فقدان واقتطاع ساعة من تجهيّز الطاقة الكهربائية للمنطقة الأخرى"، لافتا الى أن "عملية عدالة التوزيع أدت الى اختلال لتوزان".

وتابع المدرس أن "كمية الإنتاج الحالية مضافا إليها الطاقة المستوردة تبلغ ٦٣٠٠ مدحا واط، وأن كمية الإنتاج بعد اقتطاع نسب الاستثناءات للمؤسسات الأمنية والصحية تكون كافية لتجهيز ثمانى ساعات يوميا"

في سياق ذي صلة كشف المدرس ان "الاتفاق الذي جرى بين العراق وتركيا في نيسان الماضي بشان استيراد ٢٠٠ ميغا واط عبر خطين (تركيا –دهوك) و(تركيا – سوريا - نينوى) لم يتم تفعيله حتى الأن بسبب

المشاكل السياسية في سوريا وعدم إجراء الحدود تركيا وسوريا ". لقاءات فنية إضافية بين العراق وتركيا وأضاف أن "الوزارة استكملت مشاريعها الفنية اللازمة لنقل الطاقة من خلال تأهيل الأعمدة الناقلة والخطوط وإيصالها إلى

وتابع أن" الوزارة تعمل على التنسيق مع تركيا على معالجة معوقات تفعيل الاتفاق الذي يقضى باستيراد ٢٠٠ ميغا واط من تركيا إلى المنظومة الكهربائية

وأعلنت وزارة الكهرباء الاتصادية أمس الاول الجمعة أنها وصلت لمراحل نهائية لإضافة ٣٦٠ إلى منظومة الطاقة الكهربائية. كما أعلنت عن إعادة خط (بيجي – غرب

بغداد) الذي ينقل ٤٠٠ kv للمنظومة الكهربائية بعد قيامها بحملة صيانة

ويخسر العراق ١٠٠٠ ميغا واط من الكهرباء بسبب التجاوز على المنظومة الكهربائية، في حين أكد خبراء بشؤون الطاقة ان سوء التوزيع هو السبب الرئيس وراء تردى الطاقة الكهربائية في البلاد.

وكشفت الوزارة في وقت سابق عن أن مشاريعها لنصب المحطات الغازية تهدف لإنتاج ١٥٠٧ميغاواط تدخل المنظومة في عام ۲۰۱۳.

وأعلنت وزارة الكهرباء الاتصادية عن أنها اتفقت مع الجانب الإيراني على رفع مستوى الطاقة الكهربائية من إيران عبر خط "كرخة- عمارة" إلى ٤٠٠ ميغاواط. ورجحت بداية الشهر الجاري توقف عدد من المحطات الكهربائية بسبب عدم وصول الوقود اللازم لتشغيلها مؤكدة أنها شكلت لجنة لتوفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهر بائية خلال فصل الصيف الحالى.

وأضافت وزارة الكهرباء العراقية ٣٨٠ ميغاواط إلى المنظومة الكهربائية في البلاد، مشيرة إلى أن العمل سيتم نهايةً الشهر الجاري.

ويعانى العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط، فيما يقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات مقبلة ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ثلاثة إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

أسعار المواد الغذائية فسي الأنبار تشهد ارتفاعا كبيرا

الأنبار / متابعة المدى

شهدت أسعار المواد الغذائية في محافظة الأنبار ارتفاعا بنسبة خمسين بالمئة نتيجة فرض التعريفة الكمركية على البضائع الداخلة من الحدود العراقية، وإغلاق الحدود السورية مع مدينة القائم والذي كان يمثل شريان الحياة لمستوردي المواد الغذائية الأساسية.

وكانت الحدود السىورية التى تربط مدينة القائم الحدودية غربى الأنبار بمحافظة دير الزور السورية قد أغلقت نتيجة الأحداث الجارية في سوريا وما حدث من تظاهرات في المدن السورية، وقد أغلقت تلك الحدود من قبل الجيش السوري الذي يحاصر مدينة البوكمال المحاذبة للحدود العر اقبة.

وأكد مدير كمرك منفذ طريبيل ياسين الفلاحي لوكالة اكانيوز أمس السبت، انه "تم تطبيق قانون التعريفة الكمركية رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ منذ الأسبوع الماضى

وسط احتجاجات وإضراب من قبل سائقى الشاحنات والتجار" مبيناً ان "قلة البضائع الداخلة الى العراق

سبب أساسي في ارتفاع الأسعار فى البلد". وأوضح احد منتسبى منفذ القائم الحدودي مازن حامد الكربولي لـ(اكانيوز) أن "منفذ القائم الحدودي قد أعيد افتتاحه فى عام ٢٠٠٧ بحضور وزير الداخلية جواد البولاني لتّعزيز الاقتصاد العراقي"

وأضعاف الكربولى للقد أعيد إغلاق المنفذ بسبب الحصار الذي فرضه الجيش السبوري على مدينة البوكمال التابعة لمحافظة دير الزور السورية، مما أدى الى عدم دخول اية شاحنة عبر هذا المنفذ وتسبب في ارتفاع الأسعار بالمحافظة ا

ويقول احد التجار في الأنبار قاسم الجنابي ان "فرض التعريفة الكمركية على البضائع سبب التراجع في عملية الاستيراد وارتفاع الأسعار، إضافة الى اغلاقً الحدود السورية في القائم، والذي كان منفذا لاستيراد

المواد الغذائية والخضروات من سوريا". وأوضح ان "ارتفاع الاسعار قبيل شهر رمضان هو مر معهود لدى العراقيين ولكن هذه المرة كان بسبب التعريفة الكمركية وإغلاق منفذ القائم".

وبيِّن الجنابي ان "اسعار الفاكهة والخضراوات المستوردة ارتفعت منذ بدء الأحداث في سوريا إضافة لى إغلاق المنفذ مع القائم، على سبيل المثال كنا نستورد محصول الطماطم بقيمة ١٠٠٠ الف دينار للكيلو غرام الواحد والأن يباع بـ١٥٠٠ دينار، وكذا الأمر بالنسبة لجميع أصناف الفواكه والخضر، والسعر قابل للزيادة مع استمرار اغلاق المنفذ".

وأكد مستشار محافظ الأنبار صادق جميل في حديث صحفى ان "ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الإنبار بدأت نتيجة لإغلاق المنفذ الحدودي مع سوريا والسبب هو الجانب السوري والحصار الذي يفرضه الجيش على الحدود السورية العراقية ويحاصر من

خلال تواجده مدينه البوكمال".

وعن امكانية الاستيراد من خلال منفذ طريبيل الحدودي قال ان "منفذ طريبيل الحدودي لا يمكن استغلاله كون الشاحنات تأتي من سوريا ومن منفذ القائم حصرا لقرب المسافة، اما إذا استعملنا منفذ طريبيل فستفسد هذه المواد وابرزها الخضروات".

من جانبه قال المواطن حسام عايد مطلك ان "الحكومة أسهمت في رفع الأسعار ولم تسهم في إيجاد فرص عمل للعاطلين، بالإضافة الى ان الراتب الذي يعطى للموظفين لا يكفى لشيراء المواد الغذائية مع هذا الارتفاع في الأسعار".

ودعا مطلك الحكومة الى توزيع مفردات البطاقة التموينية على المواطنين قبل شهر رمضان، كونه شهر الرحمة وعلى المسؤولين والساسة ان ينظروا الى حال الشعب العراقي الذي يعيش معدل النصف من مواطنيه تحت خط الفقر .

لا تقتلوه

_ عبد الخالق كيطان

مثل غيري من العراقيين أيام الحرب مع إيران كنا نتسمّر أحياناً أمام شاشات التلفزيون ونحن نتابع سير المعارك على الجبهات. وكان صدام، القائد العام للقوات المسلحة حينها، يحيط نفسه بمحموعة من الحنر الات. وكانت الصورة تشي، فالصورة لغة. أبرز أولئك الجنرالات الذين يذكرهم الواحد منا هو سلطان هاشم الذي برز في معارك شرسة عديدة بوصفه قائداً عسكرياً مهنياً يفرض عليه واجبه تنفيذ الأوامر والاجتهاد في حدود عمله الذي يتطلب منه درء المخاطر عن بلاده بشكل عام وعن جنودم الذين يتبعون أوامره بشكل خاص.

قصصاً كثيرة يرويها جنود خدموا تحت إمرة سلطان هاشم عن فروسية الرجل ومهنيته، قصصا أخرى نسمعها عن قدرته على العفو. وبالنتيجة فالعسكر مؤسسة حالها حال مؤسسات أخرى عاملة فى الدولة فيها مخلصون ومهنيون وفيها انتهازيون وجلادون. سلطان هاشم، على ما يرويه الجميع كان من الصنف

ويتذكر العراقيون قادة عسكريين من تلك الحقبة بالمعنى ذاته: عبد الجبار شنشل، بارق الحاج حنطة، كامل ساجت عزيز ... الخ مثلما نتذكر قسوة حسين كآمل وهشام صباح الفخرى وعبد حمود وغيرهم. وبين المثالين بون شاسع تتخلله معان كثيرة أبرزها أن الولاء للوطن عند المجموعة الأولى يوازى الولاء للسلطة ومنافعها عند المجموعة الثانية.

ولكن العراق اليوم في مرحلة عصيبة عنوانها الأبرز فى علاقته بماضيه القريب. لقد شهدنا دعوات للانتقام من ذاك الماضي الذي أذاقنا مرّ العذاب على مدى عقود. وشهدنا دعوات لتسليمه، أي الماضى، إلى القضاء، فهو وحده القادر على حل الإشكال معه. وشهدناً دعوات ثالثة تريد طي صفحة الماضي بكل ما حملته من قسوة ومرارة. وبين هذه الرؤى المختلفة شيدت مواقف وبرزت أحزاب وخرجت جماعات مسلحة. قام نفر، بالفعل، بتنفيذ رؤيته التي تريد إزاحة الماضي تماما، الثأر معه كان هو المحرك. قتل أشخَّاص، وسحقت رموز. القضاء من جهته لم يكن قد تعامل بمهنية، مفتقدة في بلاد جريحة وخارجة للتو من قبو الحرمان والتسلط، ولذلك كَثر المشككون في قراراته. أما دعاة التسامح فيضيع صوتهم في وطيس ما يشبه حرب الثارات التي عىش.

تصلح مناسبة سلطان هاشيم لقياس الحال في العراق. فالأصوات الثلاثة موجودة بالفعل: دعاة الثأر مع الماضي حاضرون ولديهم ألف حجة وحجة لهذه الكراهية لكل رموزً تلك الحقبة. ودعاة الارتكان للقانون لا تنقصهم البلاغة وهم يرددون: الاحتكام للقضاء أسلم، حتى لو كانت أحكامه جائرة، أو قاسية، أو تسقط من حساباتها جوانب إنسانية أو سياسية مهمة. ودعاة التسامح يختلط صوتهم اليوم بأصوات جعلت من القضية بمثابة استهداف لجهة معينة أو طائفة من الطوائف.. فما العمل

شخصياً لا أخاف من أن أعلن انحيازي القبلى لمبدأ التسامح. بل وأذهب في ذلك بعيداً جداً ما لا يملكه ساسّتنا الذين يحضّر مفهوم التسامح عندهم إذا ما كان ورقة ضغط، ويغيب إذا ما كان ورقة ضغط أيضا. فبدون التسامح نظل نعيش في دوامات من الثأر والثأر المتبادل. وبالرغم من إدراكي لعظم الجرم الذي تسبيت به المرحلة السابقة، مرحلة الديكتاتورية، لا لي شخصيا، ولا لبضعة أصدقاء لم يعثروا قط على بقايا ذويهم، ولكن لبلاد اسمها العراق ذبحتها الديكتاتورية من الوريد إلى الوريد. بالرغم من ذلك كله، لا أستطيع أن أمنع نفسى من القول جهاراً بأن الصفح عن كثير من رموز حقبة الماضي يصب في تقوية الحاضر وعلاج تشوهاتنا الموروثة. أستطيع أن أسطر عشرات الحمل الدلاغية حول أهمية "العدالة" و"الانتقام و"القانون"... الخ.. ولكن ذلك كله لا يعادل عندى أهمية أن نعيش في وطن يراجع ماضيه باستمرار ولا يذبحه بسكين



عزيزي المواطن

خصصت المدى هـذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأى أصحابها ولا يمثل رأى الصحيفة، إلامن حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشبر رسبائلكم وشبكاواكم التى نأمل ان تكون بعسدة عن الإنفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذى يحرص على حريبة البرأى وديمقراطيبة التعبير أملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكترونى:

Almada112@yahoo.com



خريجو الدراسات الجامعية في الأنبار يطالبون ياعادة قرعة التعيينات

طالب خريجو الكليات والمعاهد والدراسات المختلفة في الأنبار إعادة قرعة التعيينات في الرمادي والفلوجة وفتح تحقيق بعمليات التزوير والرشوة التي لم يحاسب عليها المفسدين وإقالة مدير تربية الأنبار وبشكل فوري . وقال سليم المحمدي ٣٠عاما خريج كلية الأداب جامعة الأنبار في تصريح صحفي ٰنحن خريجي الأنبار من مختلف الدراسات سنسعى الى إقامة تظاهرات واعتصامات متتالية والمطالبة بالغاء قرعة تعيينات الرمادي التي أجريت قبل ايام والتي فيها الكثير من الغش والخداع والتلاعب بالحقائق". وأضاف" نطالب بمحاسبة لجنة التعيينات على اخفاقها الكبير في اختيار من هم افضل من خريجي الدراسات وممن يمتلكون درجات ومعدلات عالية لكنهم لم يعينوا الى الأن". اما فاضل عبد الله ۲۸ عاما خريج معهد المعلمين المركزي في الفلوجة قال لمراسل

وكالة أنباء المستقبل" المئات من الشباب من خريجي المعاهد لم يحصلوا على وظيفة والسبب وجود فساد اداري ومالي في مؤسسات الدولة وخصوصا مديرية تربية الانبار والمتمثلة بشخص نافع حسين مديرها العام". وأضاف" نطالب بإعادة قرعة التعيينات التي تم إلغاؤها قبل اسبوع تقريبا ونحذر من التلاعب وان تكون القرعة في الفلوجة وليس في الرمادي وبحضور جميع من تقدم للتعيين بعد إقالة مدير تربية الأنبار والفلوجة وكشف حقائق التحقيق مع المفسدين ". أما خولة خميس خريجة كلية الهندسة جامعة الأنبار فقالت "طلب مني دفع ٤ ٤ ورقة قبل شهر تقريبا من احد أساتذة ومشرفي تربية الأنبار ورفضت هذا العرض ولعدة اسباب كون تعييني أريده ضمن القانون ومع انى قدمت شكوى ضد المرتشين لكن دون حدوى .

الكلاب السائبة تهدد منطقة الغزالية بالأمراض

يشكو سكنة المحلات ٦٦٥ أنسواع الأمراض. من التهاب ، ٦٧١ ، ٦٧٣ الغزالية من الكبد والجرب وغيرها من الأمراض الخطرة، ومما ساعد انتشار الكلاب السائبة بأعداد كبيرة حاملة معها مختلف على انتشارها تراكم النفايات

والأزبال في المنطقة، راجين من الجهات المختصة وضع حد لمعاناتهم مع الكلاب التي تسببت بإيذاء اطفالهم.

إلى مجلس

محافظة بغداد

أهالي كركوك يشكون ارتفاع الأسعار مع قرب حلول شهر رمضان

شبكا عدد من أهالي كركوك من ظاهره ارتفاع أسبعار المواد الغذائية والمستلزمات الضىرورية لاستقبال شهر رمضىان الكريم حيث تشهد أسواق كركوك الشعبية(احمد أغا والقوريه وسوق القيصرية) تزاحما كبيرا من قبل المتبضعين مما دفع أصحاب المحال لعدم غلقها خلال الظهيرة رغم ارتفاع درجات الحرارة لمعدلات تزيد عن ٤٠ درجيه مئوية.

وقال صلاح محمد الحديدي وهو شرطى إن الأسعار هذا العام للمواد الغذائية هي أكثر من العام الماضي بنسبه ٢٠٪ وهي تثقل كاهلنا حيث مازالت البطاقة التموينية لاتفى بمتطلبات العائلة بسبب نقص مفرداتها الأمر الذى يدفعنا لشراء نوعيات

تجاريه من الرز والسكر والشاي والحدهون إلى جانب شيراء الدجاج واللحوم وهى بأسعار تفوق مثيلتها بالعام الماضي .

ويقول إن الشيء المفرح لدينا هذا العام مقارنة بالأعوام الماضية هو التحسن في الكهرباء الوطنية والتى تزيد معدلات التجهيز بين ١٥ إلى ١٧ ساعة باليوم إلى جانب تشغيل المولدات الأهلية الأمر الذى سيخفف من معاناة أهالي كركوك. ويقول هجران عبد الله عمر وهو عامل بناء إلى ان الأسىعار مرتفعة وسترتفع أكثر كلما اقترب شهر الطاعة والغفران لذا نحن نناشد التجار والميسورين بإعانة أهالى كركوك وتخفيف الضغوطات عنهم كى نضمن عدالة العيش

والرحمة بهذا الشهر فأسعار اللحوم بلغت بين ١٥ إلى ١٧ الف دينار للكيلو الواحد من لحم الغنم و١٥ الف للحم العجل والدجاج تجاوز الكارتون الواحد لأكثر من ٥٥ الف دينار والفقراء لاحول لهم ولاقوة. ودعا كامران غفور محمد وهو كاسب من أهالي كركوك إلى العدالة بالأسعار على الأقل بهذا الشهر وجعل كركوك نموذجا للرحمة والتعاون بين مكوناتها بما يسهم فى ترسيخ تعايشهم لان البائع والمشتري هم أهالي كركوك ونحن بأمس الحاجة أليوم للتفاهم والتلاقي وجمع مشتركاتنا بما يضمن السلم والعيش المشترك فالعدالة والرحمة والصدق هي مفاتيح الثقة والحل الأسمى لمشاكل كركوك.

منذ حوالي شهر تقريبا، بدأ سكنة حي الإعلام (محلة ٨٢٩) يواجهون محنة انقطّاع مياه الشرب وشحتها وبدون سابق إنذار، بعد أن كانواً لا يشكون من هذه الحالة حتى خلال فصول الصيف الماضيات.

والغريب أن حالة الانقطاع تتكرر كل عشر دقائق أو أكثر، ومن ثم تنقطع خلال ساعات النهار وبدون إعلان مسبق، وهكذا، ولم ينج من هذه الحالة سوى سكنة الدور الحديثة التي شيدت على القطع التي وزعها النظام السابق على العسكريين قبل سقوطه والذين حصلوا على فتحات أوسع في الأنابيب من خلال المساومة مع عمال صيانة الماء في المنطقة الذين قاموا بإيصال الماء إليهم وبدون مقاييس وبأنابيب ذات قطر يتراوح بين (انج وانج ونصف) وهناك من حصل منهم على أكثر من فتحة وراح يمتص المياه الشحيحة أصلا بواسطة مضخات كهربائية مثبتة على الأنابيب مباشرة ومن الشبيكة القديمة والمصممة لعدد الدور المحدودة ضمن التصميم الأساسي لهذا الحي. المواطنون يناشدون السبادة المعنيين في مديرية ماء الكرخ (العائدة) إلى أمانة بغداد معالجة أسباب

الانقطاعات المستمرة في الأزقة المرقمة ٤٥ ٤٧ ٤٩ ٤٣ ومجاورها، ويدعون إلى ضرورة نصب المقاييس في الدور المشيدة حديثا وسط هذا الحي والتأكد من (أقطار) الأنابيب التي يستحوذ

أزمسة مياه فسى بعض مناطق بغداد

من خلالها أصحاب هذه الدور على حصة سكان الحي القدامي. ويهدرونها بلا رحمة فى سقى مزروعاتهم وغسل

مركباتهم والأرصفة المحاذية لهم.

الاتفاقات الأخيرة بين المجلس وأصحاب المولدات الأهلدة كان يمكن أن تكون مفيدة ومنتجة لو أن الطرف الأخر التزم بها ولم يخل بشروطها وضوابطها. غير أن الذي يحصل هو خلاف ذلك تماما فأصبحاب المولدات الأهلية يتجاوزون كثيرا على سىعر الأمبير (السبعة آلاف دينار) ويشرعون بتحديد الأسمعار وفقا لحساباتهم الخاصة

وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدد ساعات التشغيل ويبدو أن الخلل يتمثل بغياب المتابعة والمراقبة فى الوقت الذي يعلم الجميع مدى أهمدة استحضار القانون فى توجيه الأمسور الوجهة السليمة.. ندعو المجلس إلى تفعيل عامل المتابعة والمساءلة.

